الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/TCD/1999/32
23 September 1999
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

تقرير عن
المهمة الاستشارية
لإدارة الإحصاء المركزي في رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية

خلال الفترة
٢-٨ آب/أغسطس ١٩٩٩

إعداد
كامل العضاض
المستشار الإقليمي في الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية

ملاحظة: الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن وجهة نظر المستشار الإقليمي، ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

99-0845

محتويـــات التقريـــر

	الموضـــوع	الصفحة
١-	تمهيـــــد	١
٢-	طلب المهمـــــة ومدتهـــا	٣
٣-	شـــروط العمـــل المرجعيـــــة	٤
٤-	دراســـة الوضـــع الإحصائـــي	٥
٥-	محاضـــــــرات	١١
٦-	خطـــة عمـــل أوليـــة اســـترشـــادية	١٢
٧-	الخلاصـــــات والتوصيـــــات	١٥
٨-	المرفقات	
	مرفق رقم (١)	١٧
	مرفق رقم (٢)	٢٦
	مرفق رقم (٣)	٢٧

تمهيـــــد:

منذ مطلع الستينات من هذا القرن كان الإحصاء اللبناني مرتبطـا" بـوزارة التصميـم العـام التي ألغيت لاحقا" ؛ وكان الإحصاء اللبناني يمتلك برامـج عمـل متقدمـة نسـبيا" ، ويهتدي بمعايير إحصائية قياسية وإن كانت متأثرة بالنظم الإحصائية الفرنسـية وتسـتند الـى الاستشارات الفنية التي كان يقدمها الخبير الفرنسي كورسييه الذي كان يزور لبنان في مطلـع الستينات .[1]

ولكن إندلاع الحرب الأهلية المؤسفة والطويلة في مطلع السبعينات والتي امتدت لأكـثر من خمسة عشر عاما" تقريبا" أدت الى توقف العمل الإحصائي تماما" تقريبا" . ولكن في شـباط من عام ١٩٧٩ صدر مرسوم جمهوري بإنشاء إدارة عامة تدعى " إدارة الإحصاء المركـزي "[2] لدى رئاسة مجلس الوزراء ، ونص على واجبات وهيكلية ومواصفات وظيفية متقدمة أيضـا" . بيد أن النشاط الحقيقي لإدارة الاحصاء لم ينطلق فعلا" ألا في عام ١٩٩٤ ، حيـث بوشـر بإصدار نشرات إحصائية شهرية . وقد تم تنفيذ مسح صناعي من قبل وزارة الصناعة في عـلم ١٩٩٤ بمساعدة ألمانيـة ؛ وأجرت إدارة الاحصاء مسحا شاملا" للمباني والمؤسسات العاملـة في لبنان في عام ١٩٩٦ ، مما وفـر إطارا" إحصائيا شاملا" وحديثا" ليس فقط للمساكن وإنمـا أيضا" لكافة الوحدات والمنشآت الانتاجية . وبناءا" على هذا الإطار تم مسح بالعينة لدراسـة الأحوال المعيشية للأسر المقيمة في لبنان وتبعه بعد ذلك تنفيذ مسح بالعينة لإستهلاك وإنفـاق ودخل الأسر المقيمة في لبنان . كما تم وضع برنامج ثلاثي للعمل الإحصائي للمـدة ١٩٩٧ – ١٩٩٩ للقيام بالمسوحات والدراسات الآتية :

- بحث ميزانية الأسرة لتقدير الإستهلاك والدخل ، وقد صدرت نتائج هذا المسح بأكثر من مجلد واحد.
- مسح لدى المؤسسات في قطاع الخدمات (لم ينفذ بعد) .
- مسح لدى الأسر لدراسة مشاكل العمالة والبطالة (لم ينفذ بعد) .
- إحصاء صناعي جديد (يزمع تنفيذه بالتعاون مع وزارة الصناعة) .

وعليه تتوفر الآن لدى إدارة الإحصاء أطر إحصائية جيدة نسـبيا للوحـدات السـكنية

---

[1] انظر – الجزء الأول من نتائج الحسابات الوطنية لعام١٩٦٤ تقرير صادر عن مديرية الإحصاء المركزي في وزارة التصميم العام .

[2] أنظر – قانون منفذ بالمرسوم رقم ١٧٩٣ الصادر بتاريخ ٢٢ شباط ١٩٧٩ (ج.ر.عدد ٩).

والمنشآت الإنتاجية عن عام ١٩٩٧ ، ولابد من تحديثها للحفاظ على شموليتها ودقتها، ذلك لأن هذه الأطر ستكون مرجعا" أساسيا" لكافة المسوحات والدراسات الإحصائية اللاحقة ، وتتوفر أيضا" دراسات مفصلة عن الأحوال المعيشية للأسرة وعن تاريخ مسح الإنفاق الاستهلاكي والدخل للأسر المعيشية في لبنان .

وتمثل هذه البيانات مصادر بيانات مرجعية (Benchmark data) وتعتبر ضرورية جدا" لوضع خطة تنطوي على برامج مسوحات ودراسات إحصائية لاحقة ليس فقط لتطوير القاعدة الإحصائية في لبنان ، إنما أيضا" لتوفير البيانات الإحصائية الأساسية لتطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ (الجديد) .

ولدى الإطلاع على الوثائق والمنشورات المتعددة التي أصدرتها هذه الإدارة منذ نهاية عام ١٩٩٤ ، (أنظر المرفق رقم ١) ، سنجد الإهتمام قد أنصبّ لأسباب جدا" وجيهة على الإحصاءات الإجتماعية ، كالاحوال المعيشية للأسر المقيمة وإنفاق ودخل الأسر ، ومسح المساكن والمباني . ولاشك في أهمية هذه البيانات كقاعدة أساسية للمسوحات والدراسات العديدة والضرورية اللاحقة ، ولكنها بطبيعة الحال لا تكفي لسّد متطلبات بناء نظام إحصائي شامل كنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ، ذلك لأن الإحصاءات في الأنشطة السلعية كالزراعة والصناعة والتشييد والبناء والنقل والمواصلات والتجارة الداخلية والخدمات ، كلها تعاني من نقص شديد وتستلزم وجود مسوحات دورية ميدانية ، شاملة في بعضها وبأسلوب العينة في بعضها الآخر .

ويلاحظ بأن النقص في بيانات الإنتاج لمعظم الأنشطة الاقتصادية أدى بالضرورة الى الركون الى استخدام النسب والإفتراضات لتقدير الناتج لبعض الأنشطة كالتجارة الداخلية ؛ كما أضطر الباحثون في مصلحة الحسابات الوطنية (مديرية الحسابات القومية) الى الاعتماد على أسلوب ما يسمى بميزان النشاط الإقتصادي ؛ وهو جدول إجمالي للمصادر والاستخدامات تشكل بيانات التجارة الخارجية أهم مكوناته نظرا" لأهمية الاستيرادات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، ثم يجري تقدير الإنتاج المحلي باستخدام عدد من المؤشرات الإجمالية كعدد المنشآت وغير ذلك . أما الاستخدامات فإن الاستهلاك للقطاعين الخاص والعلم (الإدارة العامة – أي الحكومة العامة) فتتوفر عنه بيانات معقولة من ميزانية الدولة ومن مسح الأسر المعيشية ؛ وهكذا يمكن بناء حساب البضائع والخدمات بصورة تقريبية ؛ ولكن

هامش الخطأ قد يكون مقبولا" على المستوى الإجمالي ، أما على مستوى التفاصيل فقد يصبح هذا الهامش غير مقبول تماما". وهكذا استطاعت (مصلحة الحسابات الوطنية – أي مديرية الحسابات القومية في إدارة الإحصاء المركزي اللبنانية) أن تعد تقديرات إجمالية لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ ضمن إطارين أساسيين هما :

- حسابات السلع والخدمات ، (التوازن الكلي لحساب السلع والخدمات).
- حسابات القطاعات المؤسسية (والمسماة بـ وضع حساب العملاء) .

وسنشير لاحقا" بقليل من التفصيل الى منهجية التقدير المتبعة بصورة عامة ، بهدف تشخيص أهم الفجوات في بيانات القاعدة الإحصائية ، ولغرض الوصول الى اقتراح خطة عمل إسترشادية لكل من المسوحات الإحصائية ولبرنامج تطبيق نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ على مراحل .

ويعتبر المستشار الإقليمي مهمته الاستشارية هذه استطلاعية ، نظرا" لقصر مدتها (أسبوع واحد فقط) ، حيث لابد من الدخول في التفاصيل في مراحل لاحقة . ولكن لابد من الإعراب عن الشكر والامتنان لمدير عام إدارة الإحصاء بالوكالة الأستاذ سامي بلوط لما قدمه لنا من مساعدة ومعاضدة وتوجيه وتشجيع للاطلاع على كل الوثائق ومقابلة كافة الموظفين المسؤولين ، فضلا" عن توفير التسهيلات اللازمة لعملنا.

كما لابد من الإشادة في مستوى ونوعية العاملين في مصلحة الحسابات الوطنية وبقية المصالح (المديريات) ؛ وقد وجدناهم شباب على درجة جيدة من التأهيل ، ولديهم من المقدرة والذكاء ما يكفي لبناء الخبرة ولتطوير قابليتهم العلمية .

٢- طلب المهمة ومدتها :

في منتصف شهر تموز/ يوليو الماضي تقدم السيد مدير عام إدارة الإحصاء المركزي في لبنان – بيروت ، بطلب عن طريق السيد رئيس قسم الإحصاء الدكتور لبيب عبد النور لإستضافة مستشار الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية لمدة أسبوع للنظر في "تفعيل تطبيق نظام الحسابات القومية في هذه الإدارة " ، وتقديم المشورة الفنية لتطوير العمل

الإحصائي .

بتاريخ ٢٧/ ٧/ ١٩٩٩ خاطبت شعبة التعاون الفني في الاسكوا السيد سامي بلوط مدير عام إدارة الإحصاء بالوكالة مؤكدة على الشروط المرجعية للعمل ، كما حددت مدة الاستشارة بأسبوع واحد اعتبارا من ٢/٨/ ١٩٩٩ .

٣- شروط العمل المرجعية :

في ضوء المكالمة الهاتفية ما بين السيد مدير عام الإحصـــاء والمستشـــار الإقليمـــي بتاريخ ١٩٩٩/٧/٢١ ، جرى تحديد شروط العمل المرجعية لهذه المهمة كالآتي :

أ- دراسة الوضع الإحصائي في الإدارة من وجهة نظر احتياجات تطبيق النظام الجديد ؛

ب- تقديم خطة عمل استرشادية أولية لتطبيق النظام على مراحل ؛

ج – إلقـــاء عدد من المحاضرات لتـــوعية وتدريب مـــوظفي الحســـابات القـــومية خصوصا"، ومنتسبي الإحصـــاء عمومـــا" .

د – تقديم تقرير تقويمي يتضمن خطة العمل الاسترشادية المقترحة ؛

ولدى مقابلة السيد المدير العام بعد المباشرة في المهمـــة أبـــدى رغبتـــه أن يـــدرس المستشار أيضا" بعض الاستمارات الإحصائية ؛ وحدّد على وجه الخصوص مسودة اســـتمارة أولية معدّة لمسح ميداني للفنادق يخطط لتنفيذه خلال هذا العـــام ، وكذلـــك مســـودة اســـتمارة مقترحة من قبل وزارة الصناعة لمسح صناعي جديد .

وأمام هذه الرغبة الملحّـــة بين المستشار أن المدة المخصصة للاستشارة غير كافيـــة لتقديم هذه الخدمات بالإضافة الى الخدمات الواردة في شروط العمل المرجعية . ومع ذلـــك ، فقد اقترح المستشار أن تتم الاستفادة من استمارة نموذجية كان قد أعدها للإحصاء الأردنـــي ، فقدم نسخة منها ليصار الى تحويرها قليلا" لتناسب الوضع في لبنان ؛ وهذه الاستمارة مصممـــة لتلبية احتياجات بناء الحسابات القومية بموجب النظام الجديد .

أما استمارة الفنادق فيتطلب الأمر أما تمديد مدة الاستشارة أو التقـــدم بطلـب جديـد لخدمات المستشار . على أيـة حـال ، سـنرى إذا كان وقـت المستشـار سيسـمح بـإبداء ملاحظاته الفنية حول مسودة استمارة الفنادق هذه ؟

٤- دراســة الوضــع الإحصــائي :

بتاريخ ١٩٩٩/٨/٢ صباحا" باشر المستشار الإقليمـي مهمتـه فـي إدارة الإحصـاء المركزي ، وقام بمقابلة السيد المدير العام الأستاذ سامي بلوط وكذلك السـيد بيـار مسـعد رئيس مصلحة التنسيق والمحاسبة الوطنية .

أستمع المستشار الى توضيحات وتوجيهات السيد المدير العام حول أوليات العمل فـي إدارة الإحصاء وعن نوعية وعدد الكوادر الفنية المتوفـرة ؛ كمـا نوقشـت شـروط العمـل المرجعية ، وأشار السيد المدير العام الى مسوحات لها أولوية يستهدف تنفيذها في هذا العام .

بين المستشار بأنه يرجو الاتفاق على برنامج عمل محدد لكي تتم الاستفادة من خدماته خلال هذه المدة القصيرة ، أي خلال مدة أسبوع واحد ؛ ويمكن النظر في تقديم خدمات إضافية في مهمات استشارية لاحقة حسب طلب إدارة الإحصاء . وعليه تم الاتفاق على البرنامج الآتي ؛ (أنظر المرفق رقم ٢) :

أ- دراسة الوثائق والتقارير والنشرات الخاصة بالبيانات المتاحة وبمنهجيات العمل .
ب-مقابلة ومناقشة المسؤولين والكوادر المسؤولة عن الأعمال الإحصائية الفنية ، وفي مقدمتهم الباحثين في مصلحة (مديرية) الحسابات القومية .
ج- تقديم عدد من المحاضرات التعريفية بنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ .
د – إعداد مسودة عمل استرشادية أولية ومن ثم إعداد مسودة التقرير الأولي .

ولتسهيل مهمة المستشار أوعز السيد المدير العام بتخصيص غرفة مناسبة للعمل فيها مع توفير خدمة سكرتيرة كفوءة لهذا الغرض .

التنفيـــــــذ:

أ: - الإطلاع على الوثائق والدراسات والتقارير والنشرات

حسب البرنامج المتفق عليه تم تخصيص اليومين الأولين من المهمة لدراسة الوثـــائق والتقارير ومناقشة ومقابلة المعنيين من الموظفين والفنيين .

وبصـــدد الوثائق والدراســـات والنشرات ، فقد تمت دراسة القسم الخاص بمنـــهجيات العمل مثل دراسة " الحسابات الوطنية لعام ١٩٦٤ " ، وجرى الاطلاع على كافـــة النشـــرات والدراسات الإحصائية التي أتيحت للمستشار (أنظر المرفق رقم ١) .

وقد كانت هذه المراجع مهمة جدا" لزيادة معرفة المستشار بأساليب العمل وخلفياتـــها ، وخصوصا" بما يتعلق بإعداد تقديرات الحسابات القومية .

ب-مقابلة ومناقشة الموظفين الأساسيين في أقسام إدارة الإحصاء المركزي :

تنقسم إدارة الإحصاء المركزي الى ست مصـــالح (مديريـــات أو أقســـام) ، وهـــي كالآتي:

١- مصلحة إحصاءات الإنتاج ؛
٢- مصلحة الإحصاء المنزلي والإجتماعي ؛
٣- مصلحة التنسيق والمحاسبة الوطنية ؛
٤- مصلحة التوثيق والنشر ؛
٥- مصلحة العمليات الميدانية ؛
٦- مصلحة المركز الآلـــــي ؛

وقد جرت مقابلة معظم المسؤولين الأساسيين المتوفرين في كل من مصلحة إحصاءات الإنتاج والمحاسبة الوطنية والمركز الآلي ، (أنظر المرفق رقم ٣) .

ولتجنب السرد الطردي لما دار من مناقشات وتساؤلات في هذه المقابلات ، يمكـــن أن نوجز فحوى وحصيلة هذه المناقشات كالآتي:

هناك خمس محققين (عدّادين) يقومون بجمع البيانات ميدانيا" . ومما يمكن إستنتاجه من حصيلة الاستعراض التفصيلي لأساليب جمع البيانات للأنشطة الإنتاجية والأسعار هو الآتي:

١- يتوفر إطار عام للمنشآت الإنتاجية .
٢- لا تجمع بيانات دورية بموجب استمارات قياسية مفصّلة نسبياً من كافة الأنشطة الإقتصادية . وترد بيانات إحصائية من مصادر إدارية مثل رخص البناء عن طريق التسجيل المدني ، وتعّد في البلديات .
٣- لا ترد الحسابات الختامية والميزانيات الخاصة بالشركات المنظمة الى إدارة احصاءات الإنتاج .
٤- إن معظم البيانات التي ترد عن الأنشطة الإنتاجية هي بيانات تعدها وزارات وأجهزة أخرى أو تصدر في تقارير من قبل جهات أخرى وبصور غير منتظمة .
٥- أما فيما يخص احصاءات الأسعار ، فقد تبين أنها تغطي ما يقرب من ٥٠٠ سلعة وخدمة . ولكنها تقتصر على مدينة بيروت وضواحيها ، ولا تشمل القطر بكامله .
٦- إن الأوزان المستخدمة لبناء الأرقام القياسية تستند الى دراسة قديمة أجريت في عام ١٩٦٤ ، وقد أصبحت الآن غير مناسبة تماما" .
٧- إن مواصفات السلع والخدمات قديمة وفي تغيّر مستمر ولابد من مراجعتها .
٨- كما إن أسلوب تحديد عينة منافذ البيع بحاجة الى مراجعة شاملة .

ثانيا: وبخصوص إعداد تقديرات الحسابات القومية أو (جداول المحاسبة الوطنية) ، فقد نوقشت الأساليب المتبعة أولا" مع الأستاذ بيار مسعد رئيس المصلحة والذي وضعنا في الصورة الشاملة لمنهجية التقدير ، وجرت بعد ذلك جلسات عمل ومناقشات مع كل من الآنسة غالية حمامة والأستاذ الفريد حايك بإعتبارهما الشخصين المباشرين في إعداد تلك التقديرات . ونوجز في أدناه المنهجية العامة . وأهم الفجوات الإحصائية في تقديرات بعض الأنشطة الإنتاجية .

١- نظرا" لعدم توفر بيانات ميدانية مباشرة للأنشطة الإقتصادية حسب تصنيفاتها المؤسسية تعذر إعداد تقديرات مستقلة لكل قطاع مؤسسي على حدة وخصوصا" بالنسبة للاستهلاك الوسيط . وربما توفر بعض المؤشرات عن قيمة المخرجات أو المبيعات لبعض القطاعات المؤسسية أو لفروع الأنشطة المنضوية تحتها .

١- نظرا" لعدم توفر بيانات ميدانية مباشرة للأنشطة الإقتصادية حسب تصنيفاتها المؤسسية تعذر إعداد تقديرات مستقلة لكل قطاع مؤسسي على حدة وخصوصا" بالنسبة للاستهلاك الوسيط . وربما توفر بعض المؤشرات عن قيمة المخرجات أو المبيعات لبعض القطاعات المؤسسية أو لفروع الأنشطة المنضوية تحتها .

٢- وبالنظر لأهمية حجم التجارة الخارجية في توفير السلع الاستهلاكية والرأسمالية والوسيطة ، وكذلك في تصدير المنتجات المحلية أو إعادة تصديرها ، أضحى من المعقول أن يصار الى استخدام هذه البيانات استخداما" كثيفا" لتشكيل صورة مقاربة لتوازن الأنشطة الاقتصادية . مما يعني بأن إعداد جدول العرض والاستخدام أو البضائع والخدمات (كموارد واستخدامات) أصبح محوريا" في إعداد تقديرات الحسابات القومية ، أي من أجل الوصول الى ما يسمى بتقديرات الحساب الموحد للناتج المحلي الإجمالي ومن ثم حسابات القطاعات المؤسسية (حسابات العملاء) المجمعة تجميعا" عاليا" ، مثل حساب الأسر ، وحساب مؤسسات الإنتاج وحساب الإدارات العامة (الحكومة العامة) وحساب المؤسسات المالية وحسابات الخارج (حساب بقية العالم). وتستنبط من هذه الحسابات جداول فرعية لتفصيل بعض الأجماليات الإقتصادية مثل تكوين رأس المال الإجمالي وتطور الأستيرادات والصادرات . وحساب تطور التوازن العام لحساب السلع والخدمات الذي يجمع الصورة التوازنية للبيانات المقدرة لعدد من السنوات .

٣- وحيث أن المجال لا يتسع في هذا التقرير لوصف منهجيات التقدير لكل نشاط ولكل قطاع مؤسسي على حدة حسبما أطلعنا عليه من الوثائق المنهجية ومن إفادات كل من الشخصين المعنيين عن إعداد التقديرات (كل من الأستاذ حايك والآنسة حمامة) ، نوجز في أدناه ما يمكن الاصطلاح عليه بالفجوات في قاعدة البيانات اللازمة لإعداد التقديرات من وجهة نظر نظام الحسابات القومية الجديد (١٩٩٣) ، وكالآتي:

أ- قد يكون مدخل التوازن العام إطارا" عاما" مناسبا" لإعداد تقديرات كلية وإجمالية على مستوى القطر ، ولربما على مستوى بعض القطاعات ، نظرا" لعدم توفر بيانات تفصيلية على المستوى الجزئي (المنشآت) في الأنشطة الإنتاجية (السلعية والخدمية) . وبطبيعة الحال ، سيتطلب هذا

المنهج توزيع استخدامات السلع على الأنشطة والقطاعات بنسب تقديرية تحمل هامشا" كبيرا" (قد يصعب تقديره)، من الخطأ ، لأنها تقديـــرا ت حتـــى وإن كانت مبنية على التقدير الحصيف لكنها تحكمية وإجماليـــة . أي إنـــها غـــير مستمدة من بيانات على المستوى الجزئي في الأنشطة والقطاعات المســـتهلكة أو حتى المنتجة للسلع والخدمات . وهذا يعني بأن هامش الخطأ سيصبح غـــير مقبول لو أردنا تفصيل البيانات على مستوى فروع النشاط أو علـــى مســـتوى السلعة ذاتها . ولتوضيح هذا الرأي ، نعطي مثالا" : خذ مثلا" تقدير مخرجـــات نشاط تجارة الجملة والمفرق حيث يقاس الإنتاج في هذا النشاط بمقدار الهامش المحمل على البضائع المباعة . وقد يستند المحاسب القومي على هامش عـــام قد يساوي ١٥ – ٢٠ % من واقع بيانات التوازن العام أو المشاهدة أو بعـــض البيانات الجزئية المتوفرة ، أو حتى نتيجة الخبرة أو حتى بمـــا ينســـجم مـــع إتساق السلسلة الزمنية . وقد يعطي هذا الهامش تقديرا" تقريبيا" مقبولا" علـــى المستوى الوطني (على مستوى القطر ككل) ، ولكن لو أردنا اختبار صحـــة هذا الهامش على مستوى أكثر تفصيلا" ، أي على مستوى فـــروع النشـــاط أو المجموعات السلعية ، مثل السلع الغذائية أو السلع المعمرة ، أو حتـــى علـــى مستوى سلعة محددة ، سنجد بأن هذا الهامش سيكون غير مقبول أو ربما غير واقعي . بناءا" على ذلك فأن التقديرات وفقا" لهذا المنهج لا تساعد المحاســـب القومي على إعداد تفصيل لتقديراته وحساباته علـــى المســـتويات القطاعيـــة والجزئية ، فضلا" عن أن التقديـــرات بهذا الأسلوب سوف لا تســـاعد علـــى إظهار العلاقات والنشاطات الإقتصادية (التبادلية) علـــى مســـتوى فـــروع الأنشطة بصورة متسقة مع الحجم الكلي للنشاط الإقتصادي .

ب- يلاحظ أن القاعدة الإحصائية للبيانات الخاصة بالسلع والخدمات المنتجة فـــي الأنشطة الإنتاجية مثـــل الزراعـــة والصناعـــة والبنـــاء والتشـــييد والنقـــل والمواصلات والتجارة الداخلية والخدمات لا تستند علـــى مســـوحات دوريـــة جارية ، سواء بالعينة أو بالمسح الشامل بإستثناء ما يتوفر من بيانات المســـح الصناعي ، مما يحتم إستخدام أساليب تقدير علـــى أســـاس بيانـــات جزئيـــة ودراسات شخصية محدودة وإعتماد تقديرات تحكمية شخصية ، وإن كانت قـــد تستند الى خبرة وممارسة ، فإنها مع ذلك لا تقـــوم علـــى اســـاس عريـــض

وموضوعي من البيانات الفعلية المستمدة من وحدات الإنتاج ذاتها أو من عينة منها منتقاة بشكل علمي .

ج- ولغرض بناء الحسابات القومية بموجب مفاهيم وتصانيف وهيكل حسابات النظام الجديد، لا بد من توفر حد أدنى من المستلزمات، منها ما يأت:

(١) أن يتوفر تصنيف وطني هيكلي لكافة الوحدات والقطاعات المؤسسية وفقا للتصنيف القياسي الدولي للوحدات والقطاعات المؤسسية الواردة في النظام الجديد وحسب تسلسلاتها المرمزة، وحسبما أوضحنا في المحاضرات.

هذا وقد أعد المستشار تصنيفا معدلا متناسبا مع الهيكل التنظيمي في الدول العربية؛ ويصلح هذا التصنيف للتطبيق في لبنان ضمن شروط وخطوات تنفيذية سيجري اقتراحها مستقبلا.

(٢) أن تتوفر خطة مسوحات ميدانية للاحصاءات الجارية بدوريات منتظمة وخصوصا للانشطة الانتاجية في القطاعين المالي وغير المالي.

(٣) ان يصار الى تحليل بيانات ميزانيات الدولة والميزانيات الملحقة بها، ومنها ميزانيات البلديات والضمان الاجتماعي على وفق التصنيف الوظيفي والاقتصادي والتنظيمي لقطاع الحكومة العامة وحسب توصيات ومعايير النظام الجديد ومعايير احصاءات مالية الحكومة الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي والدائرة الاحصائية للأمم المتحدة.

(٤) أن تستكمل المسوحات الاحصائية الاقتصادية بمسوحات بالعينة للظواهر الاجتماعية كالسكن والأسر المعيشية وغيرها، بهدف الوصول الى تقديرات مستقلة لنشاط الاستهلاك والتصرف بالدخل بصورة مستمرة أو جارية ؛ وقد يقتضي الأمر إعداد دراسات تحديثية صغيرة سنويا.

(٥) وضع برامج لتطوير منهجيات وأساليب جمع البيانات ميدانيا لعدد من

الاحصاءات الفرعية المهمة، كالأسعار واحصاءات التشييد والبناء والتجارة الداخلية والخدمات والانشطة غير المنظمة كالصناعات الحرفية والبيتية والصغيرة.

(٦) مراجعة سائر الاستمارات الاحصائية المستخدمة او التي ستستخدم في جمع البيانات الاحصائية بصورة مباشرة من قبل ادارة الاحصاء او بصورة غير مباشرة عن طريق وزارات وجهات حكومية أخرى.

(٧) إعداد وتوثيق منهجيات التقدير مع أدلة تتضمن التعاريف والتصانيف حسب معايير النظام الجديد.

هذه الملاحظات تتضمن مقترحات يمكن بلورتها الآن الى برامج عمل حسب خطة مسوحات استرشادية. اما خطة تطبيق النظام الجديد على مراحل فانها يجب ان تتساوق في مراحلها مع مراحل تنفيذ خطة المسوحات باعتبارها ستوفر قاعدة البيانات المطلوبة والتي نأمل أن تتسع بالتدريج.

٥- محاضرات تعريفية

استنادا الى برنامج عمل المستشار (انظر المرفق رقم ٢) كان لا بد من تعريف الاحصائيين الاساسيين، وخصوصا منهم العاملين في مصلحة (مديرية او قسم) الحسابات الوطنية على سمات وهيكل النظام الجديد وحساباته المركزية ومعايير تقييم التدفقات والمخزونات الاقتصادية والأخرى، فضلا عن تصانيف المتعاملين او القطاعات المؤسسية، مع اعطاء الامثلة الرقمية وغيرها.

ألقى المستشار اربع محاضرات، اثنتين منها في مقر ادارة الاحصاء والاثنتين الأخريين في مقر الاسكوا نظرا لعدم توفر التكييف الكاف في ادارة الاحصاء. وحضر المحاضرات ستة اشخاص (انظر المرفق رقم ٣) . اثير خلال المحاضرات عدد من الاسئلة الاستيضاحية وجرت مناقشات مفيدة، ولدت انطباعا لدى المستشار بأن الفائدة قد تحققت الى

حد مقبول.

٦- خطة العمل الاسترشادية

في ضوء التشخيصات العامة للوضع الاحصائي في إدارة الاحصاء المركـزي نجـد في هذه المرحلة الأولية من دراستنا، من المناسب أن نقترح خطة عمل أولية تمثل دليلا عامـا لبرامج عمل هذه الادارة خلال السنوات القادمة. وبهذا المعنـى فـإن الخطـة هـي مجـرد مقترحات ارشادية يعتمد تنفيذها على بعض المتغيرات حسب ظروف العمل بها ومنها:

أ- تغيرات في الأولويات حسب اولويات حاجات رسم سياسات الدولة
ب- حسب توفر التخصيصات المالية المناسبة
ج- حسب توفر الكوادر الفنية للتنفيذ
د- حسب توفر الدعم الفني الداخلي والخارجي

وعليه فانه في الوقت الذي يجب فيه النظر لهذه الخطة بهذا المنظار لكنها يجـب أن تؤخذ كأطار او كسقف ممكن للعمل يساعد على الارشاد، بدلا عن تصميم برامج العمل حسـب حاجات آنية وبعيدا عن الهدف الأساسي وهو توفير قاعدة احصائية كافية كحـد أدنـى لبنـاء الحسابات المركزية وفقا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ للأمم المتحـدة الـذي أوصـت المنظمة الدولية كافة الدول الأعضاء بتطبيقه منذ سبع سنوات. علما بأن بعض الدول قد قطـع شوطا كبيرا في تطبيق هذا النظام، بينما لا تزال معظم الدول النامية بضمنها لبنان لـم تبلـغ المرحلة الأولى للتطبيق بعد.

وندرج في ادناه خطة العمل الاسترشادية بجزئين؛ الأول خاص بخطة المسوحات المقترحـة، والثاني بخطة تطبيق نظام الحسابات القومية الجديد على مراحل.

خطة العمل الاسترشادية في ادارة الاحصاء المركزي في لبنان
خلال السنوات ١٩٩٩-٢٠٠٤م

أ- خطة المسوحات

نوع المسوحات والفعاليات الأخرى	السنـــوات						مستلزمات التنفيذ	الدعم الفني المتوقع من الاسكوا
	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤		
أولاً : مسوحات لقطاعات الانتاج								
١. الصناعة		X	X	X	X	X	١- اعداد استمارات احصائية ٢- تدريب كوادر ٣- اعداد ادلة عمل ٤- توفير تخصيصات مالية ٥- تحديث الأطر الاحصائية ٦- تصميم عينات فرعية ٧- توفير برامج وحاسبات شخصية كافية ٨- تعزيز الادارة بكوادر اضافية ٩- تطوير الاتصالات الالكترونية	قد تساهم الاسكوا في توفير الخبراء والمستشارين في مجال الاحصاءات الاقتصادية ومسوحات الاسر والاتصالات والمستشار الاقليمي في الحسابات القومية يمكن ان يتابع تنفيذ هذه الخطة بزيارات متكررة خلال كل سنة لتصميم استمارات ولإعداد ادلة عمل ولتدريب الكوادر ولمراجعة البيانات
٢. التشييد والبناء			X	X	X	X		
٣. النقل والمواصلات والخزن				X	X	X		
٤. التجارة الداخلية		X		X		X		
٥. الاسعار	X	X	X	X	X	X		
٦. الفنادق والمطاعم		X		X	X	X		
٧. الخدمات	X	X	X	X	X	X		
٨. السياحة		X		X		X		
ثانياً: مسوحات الاحصاءات الاجتماعية								
٩- القوة العاملة وحالة التشغيل والبطالة		X		X		X		
١٠-تحديث ميزانية الاسرة والصناعات الحرفية والبيتية			X		X			
١١-البيئة			X		X			
١٢- السكان والديمغرافية				X	X			
ثالثاً: أنشطة أخرى								
١٣- تنسيق البيانات مع أجهزة الدولة الأخرى		X	X	X	X	X		
١٤- مسح للأصول غير المالية				X		X		

ب- خطة تطبيق نظام الحسابات القومية (١٩٩٣) على مراحل

نوع الفعالية	السنـــــوات						مستلزمات	الدعم الفني المتوقع من الاسكوا
حسب المراحل	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	التنفيذ	
أولا : المرحلة الأولى								
• استيعاب النظام والاطلاع على معاييره مفصلا	X						١- تدريب الكوادر ٢-تطبيق تصنيف قياسي للوحدات المؤسسية ٣-تحليل بيانات الادارات العامة ٤- تحليل الانفاق الخاص والعام حسب الاغراض ٥- تحليل ميزان المدفوعات ٦-التنسيق مع وزارة المالية ٧-التنسيق مع البنك المركزي ٨-تحليل ميزانيات الشركات في القطاع المنظم ٩-مسح للأصول والثروات	في كل مرحلة من مراحل التنفيذ يمكن طلب المساعدة الفنية من الاسكوا والمستشار الاقليمي في الحسابات القومية يمكن ان يقدم خدماته لتدريب الكوادر ولتصميم الحسابات ولمراجعة النتائج
• محاولة بناء حسابي الانتاج وتوليد الدخل	X	X						
• تطبيق تصنيف قياسي للوحدات المؤسسية	X	X						
ثانيا: المرحلة الثانية								
• محاولة بناء حسابات الدخل وتوزيعه واستخدامه		X						
• بناء جدول مفصل لحساب العرض والاستخدام		X						
ثالثا: المرحلة الثالثة								
• محاولة بناء حساب راس المال والحساب المالي		X	X X					
• تحليل وتفصيل الاحصاءات الحكومية وميزان المدفوعات		X	X					
رابعا: المرحلة الرابعة								
• حساب العالم الخارجي		X	X	X				
• محاولة بناء ميزانيات قطاعية وميزان المدفوعات				X	X			
خامسا: المرحلة الخامسة								
• حسابات تابعة					X	X		
• حسابات البيئة					X	X		

٧- الخلاصات والنتائج

لقد تيسر للمستشار خلال مدة استشارته البالغة اسبوعا واحدا التعرف على طبيعة عمل إدارة الاحصاء بتركيز على وضع الاحصاءات الاقتصادية، اما ما يتعلق بالاحصاءات الاجتماعية فلم يتسن الوقت الكافي لدراستها، علما بإن الإدارة تبذل جهودا بارزة في هذا المجال، فقد أنجزت عددا من الدراسات تتعلق بأحوال المعيشية واستهلاك ودخل الأسر المقيمة، ولديها برنامج عمل ثلاثي كما أسلفنا. يتضمن تنفيذ عددا من المسوحات تتعلق بخدمات الفنادق، وربما الانتاج الصناعي والخدمات.

إن الاهتمام بالجوانب التجارية والخدمية والسياحية هو اهتمام منطقي ومطلوب بالنسبة الى اقتصاد كالاقتصاد اللبناني. ولكن يبقى الاحصاء في الانشطة الانتاجية اساسي، لأن مراقبة النمو في القطاعات السلعية يساعد الى حد كبير في تغذية النمو في قطاع الخدمات. ذلك لأن مستويات الاداء في الأخيرة تتأثر وأحيانا تتحدد بمعدلات ومستويات الاداء في القطاعات الانتاجية، فإذا كانت الأسعار في القطاع السلعي عالية، مثلا، ستكون الاسعار في القطاعات الخدمية عالية ايضا وربما بنسب أكبر، مما يفقدها تنافسيتها في بلد سياحي مثل لبنان.

لاحظ المستشار بأن الكوادر الاحصائية الاساسية في كل من مصلحة الحسابات الوطنية (القومية) والانتاج وفي مصلحة المركز الآلي هم من الشباب المدربين والمؤهلين جيدا ويتمتعون بقدرة وذكاء كافيين لتنفيذ وتطوير برامج العمل في هذه الادارة. وعليه فإن مزيدا من التدريب والتأهيل مع التعزيز بكوادر مماثلة اضافية. مع زيادة عدد الكوادر الميدانية أو المحققين (العددين)، كفيل برفع كفاءة التنفيذ وتوسيع الانشطة الاحصائية التي تستطيع هذه الادارة من الاضطلاع بها.

تأسيسا على ما تقدم يتقدم المستشار بعدد من التوصيات التي بأمل أن تدرسها الادارة وتنظر في إمكانية تنفيذها او تعديلها.

التوصيات

١- وضع نظام لإحصاءات جارية للانشطة الانتاجية من مصدرين؛ الأول ميداني وفقا لخطة المسوحات، والثاني اداري بتنسيق مستمر مع أجهزة الدولة الأخرى.

٢- العمل على تحديث أطر المباني السكنية وغير السكنية (المؤسسات والمباني الأخرى)، التي توفرت من المسح الشامل في عام ١٩٩٧، سنويا ولغاية إجراء مسح شامل جديد. ويحبذ أن يكون ذلك كل خمس سنوات.

٣- تطبيق مضامين الخطة الاسترشادية الخاصة بمستلزمات التنفيذ والدعم الفني المطلوب

٤- تعزيز كوادر الادارة وخصوصا الميداني منهم

٥- تكثيف التدريب وخصوصا بما يتعلق بنظام الحسابات القومية الجديد ومستلزمات تنفيذه.

٦- تطوير احصاءات الاسعار لأنها أساسية لتطوير بقية الاحصاءات، لاسيما وانها الآن في مرحلة جيدة قابلة للتطوير

٧- وضع نظام لإحصاءات التشييد والبناء

٨- قد تعطى اولوية لمسوحات الفنادق والمطاعم والخدمات والتجارة الداخلية ومن ثم النقل وخصوصا نقل الركاب

٩- تطوير علاقات تنسيقية مستمرة مع أجهزة الدولة الأخرى، وفي مقدمتها كل من وزارة المالية والبنك المركزي ووزارة الصناعة والجمارك وغيرها

١٠- تطوير اساليب الإتصالات الالكترونية لمد شبكة البيانات من حيث مصادر انتاجها وتبادلها ومراقبتها.

مرفق رقم (١)

ملخص بمنشورات إدارة الإحصاء المركزي

- النشرة الإحصائية الشهرية

- الدراسات الإحصائية التالية :

العدد	النشرة	التاريخ
رقم ١	تطور عدد التلاميذ في المدارس بين العامين ١٩٧٣ - ١٩٩٤	١٩٩٥/١١
رقم ٢	تطور بنية الاستيراد بحسب وجهة الاستعمال بين العامين ١٩٦٤ - ١٩٩٥	١٩٩٦/٣
رقم ٣	مدينة بيروت في أوائل سنة ١٩٩٦ - نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات	١٩٩٦/٩
رقم ٤	محافظة لبنان الشمالي في عام ١٩٩٦ - نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات	١٩٩٧/٧
رقم ٥	نتائج الحسابات الوطنية العائدة لـ ١٩٩٤ - ١٩٩٥	١٩٩٧/١٠
رقم ٦	محافظة جبل لبنان في عام ١٩٩٦	١٩٩٧/١٠
رقم ٧	الأوضاع المعيشية للأسر في بعلبك-الهرمل	١٩٩٧/١١
رقم ٨	محافظة البقاع في عام ١٩٩٦	١٩٩٧/١٢
رقم ٩	الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧	١٩٩٨/٢
رقم ١٠	الأوضاع المعيشية للأسر في منطقة عكار	١٩٩٨/٥
رقم ١١	محافظتا لبنان الجنوبي والنبطية في عام ١٩٩٦	١٩٩٨ /٦
رقم ١٢	القوى العاملة في عام ١٩٩٧	١٩٩٨/٨
رقم ١٣	ميزانية الأسرة ١٩٩٧ - الجزء الثاني (نشرتان)	١٩٩٩/٢

منشورات إدارة الإحصاء المركزي

نشرت إدارة الإحصاء المركزي منذ مباشرة أعمالها في نهاية سنة ١٩٩٤ سلسلتين :

أ- سلسلة النشرة الإحصائية الشهرية :

- عدد ١٩٩٢ - ١٩٩٣
- كانون الثاني - أيلول ١٩٩٤
- تشرين الأول - كانون الأول ١٩٩٤
- شهرياً" ابتداء" من كانون الثاني ١٩٩٥.

وتحتوي هذه النشرة على المعلومات التالية :

الأرصاد الجوية

حركة المسافرين

ارتياد الأماكن الثرية

الاستخدام

الزراعة

الصناعة - التصدير

الصناعة - المنشآت

الصناعة - الإنتاج

الطاقة

البناء

النقل البحري

النقل الجوي

النقل البري

النقل المشترك

حوادث السير

البريد

النقد والمصارف

الوضع النقدي

سندات الخزينة - الصرف

المعاملات العقارية

أسعار المفرق

أسعار الاستهلاك

التجارة الخارجية

ب- سلسلة الدراسات الإحصائية غير الدورية التي تنشرها الإدارة كلما انتهت من دراسة معينة. هذه الدراسات هي :

١- **النشرة رقم ١ : تطور عدد التلاميذ في المدارس بين العامين ١٩٧٣ - ١٩٩٤**؛ صدرت في تشرين الثاني من العام ١٩٩٥ وتحتوي على المعطيات التالية :

عدد التلاميذ

تطور حجم السكان

هيكلية السمان بالنسبة إلى العمر

معدل الالتحاق بالمدارس

نمو التعليم التقني

المعلمون والمدارس

جداول النشرة :

توزيع التلاميذ حسب مرحلة التعليم وحسب الجنس في لبنان وفي كل محافظة

توزيع التلاميذ حسب قطاع التعليم وحسب مرحلة التعليم وحسب الجنس في لبنان وفي كل محافظة

توزيع المعلمين حسب قطاع التعليم في لبنان وفي كل محافظة

توزيع المدارس حسب قطاع التعليم ومرحلة التعليم في لبنان وفي كل محافظة.

٢- **النشرة رقم ٢ : تطور بنية الاستيراد بحسب وجهة الاستعمال بين العامين ١٩٦٤ - ١٩٩٥**؛ صدرت في آذار من العام ١٩٩٦ وتحتوي على المعطيات التالية :

تصنيف التسمية الجمركية بحسب وجهة الاستعمال

تطور بنية الاستيراد بحسب وجهة الاستعمال

جداول النشرة :

الاستيراد المخصص للقطاع الزراعي (الزراعة وتربية المواشي)

سلع استهلاك وسيط

سلع تجهيزية

الاستيراد المخصص للقطاع الصناعي (صناعة وطاقة)

سلع استهلاك وسيط

سلع تجهيزية

الاستيراد المخصص للبناء

سلع استهلاك وسيط

سلع تجهيزية

الاستيراد المخصص للخدمات (نقل، تجارة وخدمات أخرى)

سلع استهلاك وسيط

سلع تجهيزية

الاستيراد المخصص لاستهلاك الأسر

سلع استهلاك وسيط

سلع تجهيزية

٣- النشرات رقم ٣ و٤ و٦ و٨ و١١ : تضمنت نتائج إحصاء المباني والمؤسسات في المحافظات اللبنانية على التوالي : مدينة بيروت في أوائل العام ١٩٩٦ ومحافظة لبنان الشمالي في العام ١٩٩٦ ومحافظة جبل لبنان في العام ١٩٩٦ ومحافظة البقاع في العام ١٩٩٦ ومحافظتا لبنان الجنوبي والنبطية في العام ١٩٩٦؛ صدرت هذه الدراسات على التوالي في التواريخ التالية : أيلول من العام ١٩٩٦ وتموز من العام ١٩٩٧ وتشرين الأول من العام ١٩٩٧ وكانون الأول من العام ١٩٩٧ وحزيران من العام ١٩٩٨. وتحتوي على المعطيات التالية :

إيضاحات حول منهجية العمل : الأهداف

الوحدات الجغرافية (المناطق العقارية والجزر)

الوحدات

المعلومات المجمعة : استمارات المباني

والمؤسسات

جمع المعلومات وتدقيقها

تقديم النتائج

جداول النشرة :

عدد الجزر والمباني ووحدات المكان والمؤسسات حسب القضاء والقسم في القضاء

عدد المباني في كل قضاء موزعة على الشكل التالي :

حالة البناء

وجهة الاستعمال

مجموع عدد الطوابق العليا والسفلى

تاريخ إنشاء البناء

وجود مصعد أو عدم وجوده

وجود مواقف سيارات أو عدم وجودها

وجود بواب أو حارس أو عدم وجودهما

وجود مولد كهربائي أو عدم وجوده

وجود بئر ارتوازي أو عدم وجوده

وجود شبكة مياه أو عدم وجودها

وجود شبكة مجارير أو عدم وجودها

عدد وحدات المكان في كل قضاء موزعة حسب وجهة الاستعمال

عدد وحدات السكن في كل قضاء موزعة حسب نوع وحدة السكن

عدد الوحدات لغير السكن في كل قضاء موزعة حسب نوع وحدة غير السكن

عدد المؤسسات في كل قضاء موزعة حسب :

وضع المؤسسة في المشروع (منفردة، مركز رئيسي له عدة فروع، فرع تابع لمركز رئيسي، مركز تابع لإدارة عامة أو لجمعية أو لهيئة دينية)

الشكل القانوني

طريقة الإشغال

عدد العاملين

المساحة

النشاط الرئيسي

تاريخ التأسيس

عدد المؤسسات الموزعة حسب :

النشاط الرئيسي والشكل القانوني

النشاط الرئيسي وعدد العاملين

النشاط الرئيسي والمساحة

النشاط الرئيسي وتاريخ التأسيس

تاريخ التأسيس والشكل القانوني

٤- **النشرة رقم ٥ : تقرير حول وضع الحسابات الاقتصادية** ؛ صدرت في تشرين الأول من العـــام ١٩٩٧ وتحتوي على المعطيات التالية :

القسم الأول : وضع حسابات السلع والخدمات

التوازن الكلي لحساب السلع والخدمات

الإنتاج أو الناتج المحلي القائم

تبادل السلع والخدمات مع الخارج

الاستهلاك الداخلي

التكوين القائم لرأس المال الثابت

حساب "استعمالات – موارد" السلع المختلفة

القسم الثاني : وضع حساب العملاء

وضع حساب الأسر

وضع حساب مؤسسات الإنتاج

وضع حساب الإدارات العامة

وضع حساب المؤسسات المالية

وضع حسابات الخارج

لائحة الجداول :

تطور التوازن العام لحساب السلع والخدمات

تطور الناتج المحلي القائم بالقطاع

تطور **الاستيراد** حسب مستوى السلع

تطور الاستيراد حسب وجهة الاستعمال

تطور التصدير حسب نوع المنتجات

تطور الاستهلاك الداخلي حسب العميل

تطور الاستهلاك الداخلي حسب مجموعة السلع

تطور التكوين القائم لرأس المال الثابت

استعمالات وموارد السلع والخدمات

٥- النشرات رقم ٧ و٩ و١٠ : الأوضاع المعيشية للأسر في العام ١٩٩٧على التوالي في منطقة بعلبك – الهرمل وفي لبنان وفي منطقة عكار؛ صدرت على التوالي في تشرين الثاني من العام ١٩٩٧ وفي شباط ونيسان من العام ١٩٩٨. تحتوي على المعطيات التالية :

لائحة الجداول

مقدمة

المنهجية

الفصل الأول : هيكلية السكان والخصائص الديمغرافية

الفصل الثاني : الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

تقدير عدد الذين يتابعون الدراسة والعاملين والعاطلين عن العمل

الدراسة

الحياة المهنية

الفصل الثالث : خصائص وأعباء السكن

الفصل الرابع : مشاكل النقل ونفقاته

الفصل الخامس : التعليم والأقساط المدرسية

الفصل السادس : العناية الصحية ونفقاتها

الفصل السابع : الدخل ومصادره

الفصل الثامن : توازن ميزانية الأسرة

الفصل التاسع : إرتياح الأسر بالنسبة للدخل

٦- النشرة رقم ١٢ : **القوى العاملة في العام ١٩٩٧**؛ صدرت في آب من العام ١٩٩٨ وتحتوي على المعطيات التالية :

لائحة الجداول

تنبيه

نسبة النشاط

خصائص القوى العاملة

توزيع القوى العاملة حسب الجنس والعمر

المهن التي يمارسها الرجال والنساء

مستوى التعليم والمهنة

التوزيع الجغرافي للقوى العاملة

الاستخدام

الاستخدام في قطاعات النشاط الاقتصادي

الاستخدام بين القطاعين العام والخاص

الوضع في المهنة

ديمومة العمل

ديمغرافية الاستخدام في القطاعات

المستوى التعليمي للعاملين في مختلف القطاعات

المهن الممارسة في مختلف القطاعات

توزيع العمّال الجغرافي حسب القطاعات

البطالة

٧- النشرة رقم ١٣ : **ميزانية الأسرة سنة ١٩٩٧ : الجزء الأول والجزء الثاني**؛ صدرت في شباط من سنة ١٩٩٩. ويحتوي الجزء الأول على المعطيات التالية :

لائحة الجداول

مقدمة

المنهجية

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

استهلاك الأسر : – بنية ميزانية الأسرة

- النفقات الغذائية
- نفقات السكن
- نفقات النقل
- نفقات التعليم
- نفقات الصحة
- نفقات التسلية والترفيه
- نفقات أخرى

ويحتوي الجزء الثاني على المعطيات التالية :

متوسط مصروف الأسرة السنوي على البنود الفرعية للإنفاق وعلى السلع والخدمات حسب فئات دخل الأسرة السنوية (القيمة).

متوسط استهلاك الأسرة السنوي من السلع والخدمات حسب فئات دخل الأسرة السنوي (الكمية).

توزيع متوسط مصروف الفرد السنوي على البنود والبنود الفرعية للإنفاق حسب فئات دخل الفرد السنوي للأسرة.

متوسط استهلاك الفرد السنوي من سلع التغذية حسب فئات دخل الفرد السنوي للأسرة (الكمية).

متوسط مصروف الوحدة الاستهلاكية السنوي على البنود الفرعية للإنفاق وعلى السلع والخدمات حسب فئات دخل الوحدة الاستهلاكية السنوي للأسرة (القيمة).

متوسط استهلاك الوحدة الاستهلاكية السنوي من سلع التغذية حسب فئات دخل الوحدة الاستهلاكية السنوي للأسرة (الكمية).

العامل الموسمي لشراء الفاكهة والخضار.

٨– دليل قطاع النفط في لبنان : تأليف عادل مدور : رئيس مصلحة ديوان إدارة الإحصاء المركزي سابقا" ورئيس ديوان وزارة النفط سابقا" وعضو الوفد اللبناني إلى مؤتمر الطاقة العربي؛ صدر في العام ١٩٩٦. يحتوي على المعطيات التالية :

لائحة الجداول

تمهيد

الفصل الأول : لمحة تاريخية

الفصل الثاني : هيكلية قطاع النفط في لبنان

الفصل الثالث : الوضع المؤسسي لقطاع النفط

الفصل الرابع : الوضع المؤسسي للنفط العربي والعوامل الكامنة وراء لعبة النفط إقليميا" ودوليا"

الخلاصة

الملاحق

المراجع

٩- **دليل المناطق العقارية والمدن والقرى في لبنان**؛ ؛ صدر في طبعة مؤقتة في حزيران من العام ١٩٩٦ ثم في طبعة ثانية في آذار من العام ١٩٩٨. يحتوي على المعطيات التالية :

بيان توضيحي حول :

المنطقة العقارية والوحدة الجغرافية الأساسية

المنطقة العقارية والمدينة والقرية

طرق ترميز المناطق العقارية والقرى

مصدر المعلومات

الصعوبات التي واجهت إنجاز الدليل

الرمز الجغراقي ونتيجة الفهرسة

عرض الدليل

جدول الرمز الجغرافي وتوزع البلدات حسب الأقضية

دليل المناطق العقارية والمدن والقرى في لبنان حسب تسلسل المز الجغرافي بالترتيب التصاعدي في القضاء

دليل المناطق العقارية والمدن والقرى في لبنان حسب تسلسل المز الجغرافي حسب التسلسل الأبجدي باللغة العربية.

هذا وستتم إضافة معطيات كل نشرة جديدة تطرأ على هذا الجدول.

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
إدارة الإحصاء المركزي

مرفق رقم (٢)

برنامج أولي

لمهمة المستشار الأقليمي في الحسابات القومية
والاحصاءات الاقتصادية - الدكتور كامل العضاض

١ - الفعاليات

الوقت	٩،٠٠ - ١٢،٣٠	١،٠٠ - ٢،٠٠
الاثنين	دراسة الوثائق	الممارسات والمناقشات
الثلاثاء	دراسة الوثائق	الممارسات والمناقشات

٢ - محاضرات تعريفية

الوقت	٩،٠٠ - ١٠،٣٠	١١،٠٠ - ١٢،٣٠
الاربعاء	x	x
الخميس	x	x

٣ - مسودة التقرير

الوقت	٩،٠٠ - ١١،٠٠
الجمعة	تقديم مسودة خطة عمل ومناقشتها
السبت	مسودة تقرير

مرفق رقم (٣)

أسماء وعناوين الأشخاص المسؤولين في ادارة الاحصاء المركزي الذين جت مقابلتهم

السيد سامي بلوط	مدير عام بالوكالة
السيد عبدالله رزوق	رئيس مصلحة الديوان
السيد بيار مسعد	رئيس مصلحة التنسيق والمحاسبة الوطنية
السيد جان ميشال كوكباني	احصائي
السيدة نجوى يعقوب	احصائي
السيد زياد عبدالله	احصائي
السيد نادر كيروز (لم تتم مقابلته)	احصائي
السيدة غالية حمامي	اقتصادي
السيد الفرد حايك	اقتصادي

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام